المصدر: الوسط
التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٦

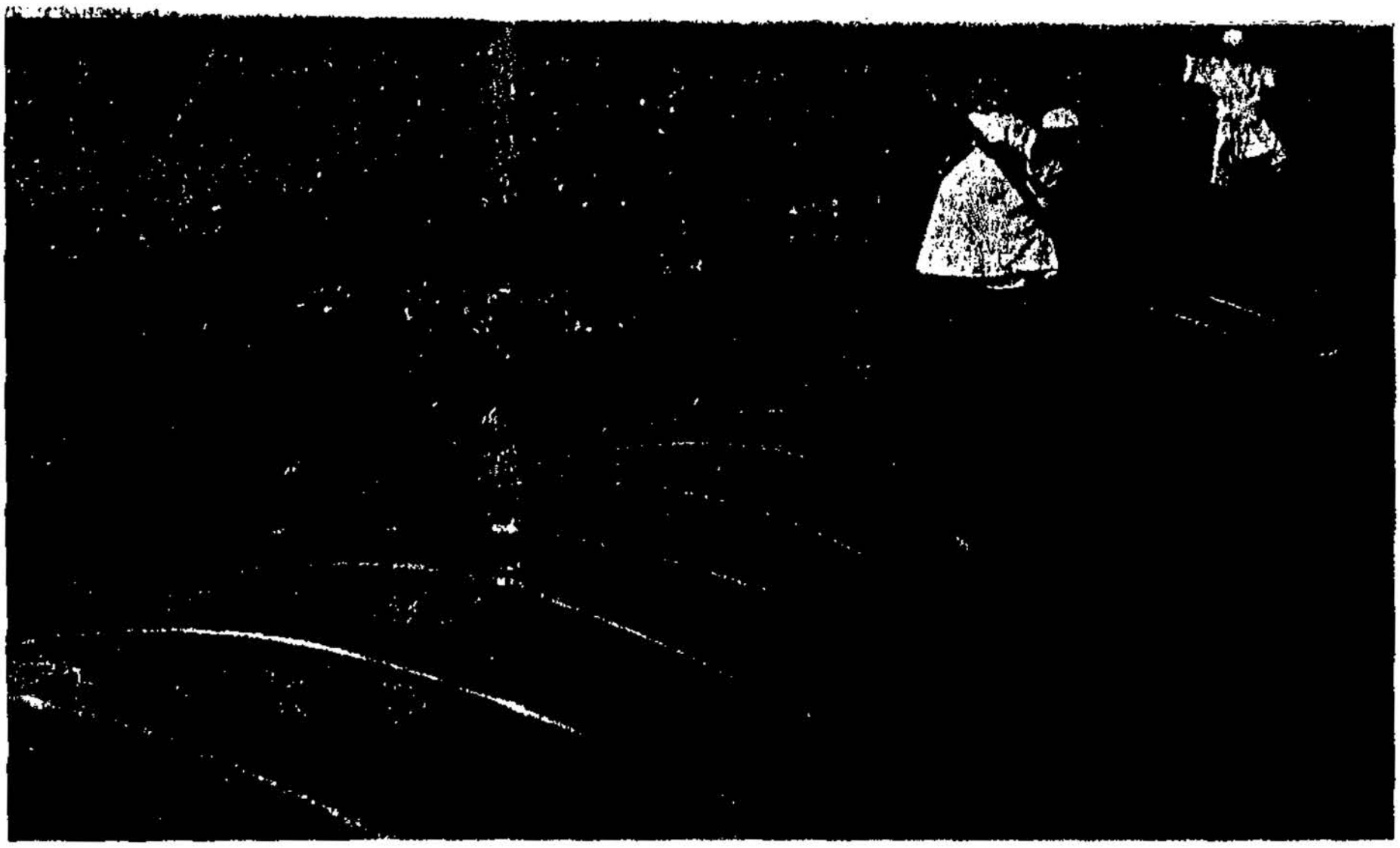

مشروع زراعي سوداني على ضفة نهر الرهد في ولاية النيل الأزرق. (الوسط)

السياسة تحركها والتمويل يؤجلها والأمن الاقليمى يحاصرها

أثيوبيا تشعل حرب مياه في حوض النيل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اعلنت اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على النيل الأزرق ونهر اتبَرة وهما من اهم روافد النيل، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي اثارتها تركيا مع سورية والعراق، واعاد ذلك قضية المياه لتحتل مكاناً في صدارة الاهتمامات العربية. غير ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعداً اضافياً مهماً من زاوية حضور اسرائيل سواء عبر اتفاقها العسكري مع تركيا او عبر مشاركة خبرائها في خطط اثيوبيا.

والأرجح ان اعلان اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على مجرى نهري النيل الأزرق واتبرة، لن يبلغ مرحلة الانفجار في المدى القريب على الأقل. صحيح ان الاعلان فاجا القاهرة عبر وكالات الانباء

قبل أسبوعين من دون مفاتحة ثنائية كانت مفترضة، الا ان الباب المفتوح لتنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واثيوبيا يشكل عنصراً كابحاً لتفجر المشكلة. وصحيح ايضاً ان البنك الدولي اعلن موافقته على تمويل السدين اللذين ستنفذهما شركة ايطالية، كما ان وزير المال الاثيوبي اعلن قبل ايام ان بلاده غير ملزمة بالحصول على موافقة دول حوض مصب النيل، الا ان الحفاظ على الاستقرار والأمن الاقليمي يشكل عنصراً يدفع الى التاجيل والبحث عن حلول اخرى.

ديبلوماسية المياه

للنيل في مصر اهمية استثنائية، شدّد عليها وجود كل منابعه خارج حدودها. لهذا حفر النيل بصمة لا تمحى في السياسة الخارجية المصرية في كل العهود. ولعب دوراً مركزياً في صياغة ما يمكن تسميته «ديبلوماسية المياه»، وما تفرضه

من ضرورات المرونة والمهادنة - بكيفية ما - في القرار المصري وتعاملاته مع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في منطقة حوض النيل وتخومها أياً كانت الاتجاهات السياسية لدولها. وكل خروج على هذه الصياغة، استثناء يؤكد القاعدة. واذا كان النيل مصدراً للنعم على مصر، فهو ايضاً مصدر القلق والحرج والخطر معاً. وذلك ان كل تحرك في الجنوب قد يغير من طبيعة مجرى النهر أو حركة وحجم تدفق المياه فيه، يسبب حالة عصبية في الشمال بمصر. لانه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه لتلبية مشاريع التنمية ولمواجهة حاجتها الغذائية امام النمو السكاني.

والواقع ان الاعلان عن خطط اقامة سدود على النيل في اثيوبيا دائماً وثيق الصلة بتطورات سياسية مصرية غالباً او سودانية احياناً، لا يرتاح اليها حلفاء اثيوبيا الغربيون - خصوصاً واشنطن. حدث ذلك العام ١٩٥٩ رداً على اتجاه

مصر لبناء السد العالي بتمويل سوفياتي بعد العدوان الثلاثي اثر تاميمها شركة قناة السويس. وقد اعدت بيوت الخبرة الأميركية والألمانية (الغربية) خطة اعلنت عنها آنذاك حكومة الامبراطور هيلا سلاسي العام ١٩٦٤ باسم «مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بيليز العليا» واقترحت الخطة التي طورت مراراً بعد ذلك بناء نحو ٣٤ سداً يقع بعضها على حوض انهار النيل الأزرق واتبرة والسوباط لتحويل ٤٠٠ الف هكتار الى اراض مروية رياً دائماً ولتوليد الطاقة الكهربائية.

وتكرر الاعلان عن عزم اثيوبيا بناء خزانين مياه على النيل الأزرق مقروناً بموافقة البنك الدولي على التمويل، العام ١٩٨١ في اثر اعلان الرئيس المصري الراحل انور السادات عن احتمال مد اسرائيل بجزء من مياه النيل. وتجدد ذلك في نهاية ١٩٨٩ مع عودة العلاقات المصرية - العربية ثم بروز تحالف مصري - عراقي - أردني - يمني، ومع وقوع انقلاب الفريق عمر البشير في السودان الذي بدا وكانه مرتبط بمصر. واخيراً تجدد الأمر في النصف الثاني من حزيران (يونيو) الماضي مع انعقاد القمة العربية في القاهرة، ومع بدء اتصالات مصرية - سودانية لتنقية العلاقات الثنائية والتي بلغت ذروة تازمها بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا وسط شكوك قوية في تواطؤ حكومي سوداني مع المتهمين بالمحاولة.

في كل هذه المرات، انطلاقاً من حرص السياسة المصرية على دعم العلاقة مع النظام الحاكم في اثيوبيا، ايا كانت توجهاته، وانتهاجها ديبلوماسية لا تهتم بالاعلام بقدر اهتمامها بقنوات الاتصال المباشرة مع اديس ابابا من جهة والبنك الدولي من جهة اخرى ودوائر التاثير الأوروبي والافريقي، امكن تجميد المشاريع الاثيوبية عند اثارتها في كل مرة.

وليس سراً ان تجدد الاعلان هذه المرة قبل اسبوعين، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي اثارتها تركيا مع سورية والعراق، اعاد قضية المياه لتحتل مكاناً في صدارة الاهتمامات العربية. بل ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعداً اضافيا مهماً من زاوية حضور اسرائيل سواء من خلال اتفاقها العسكري مع تركيا او من خلال مشاركة خبرائها في خطط اثيوبيا.

وعلى الأثر بدات ديبلوماسية المياه المصرية التحرك على ثلاث جبهات: جبهة العلاقات مع اديس ابابا، وجبهة العلاقات مع البنك الدولي في واشنطن، وجبهة عواصم دول حوض النيل، خصوصاً الخرطوم للتشاور بحكم الاتفاقات الثنائية والجماعية التي تحدد حصة كل دولة من مياه النهر. وهكذا كفت جهات الاهتمام السياسية المصرية الأخرى عن الحديث، وكمنت في حالة من الترقب والحذر والانتظار.

وبرغم إثارة إعلان اثيوبيا عن إنشاء السدين مخاوف من تاثير المشروع على حصة مصر من مياه النهر (٥٥ مليون متر مكعب سنوياً ٨٥ في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

البشير، تنسيق مصري - سوداني حسب نصوص معاهدة ١٩٥٩.

المئة منها من مياه النيل الازرق)، إلا ان الهدوء والتريث والحرص على عدم إثارة المشاكل يميز التحرك المصري. فقد طلبت القاهرة من اديس ابابا إيضاحات حول المشروع إلا أن اثيوبيا لم تطلع مصر بعد على كل التفاصيل. واكتفت بالتاكيد على أن المشروع لن يؤثر على حصة مصر من مياه النهر.

ورغم الايضاحات، اكد مصدر مصري في وزارة الخارجية لـ «الوسط» ان القاهرة ستظل تتابع التطورات لاتخاذ الموقف المناسب، وستتعاطى مع الايضاحات الاثيوبية بكل حسن نية. لكنه لفت في الوقت نفسه إلى «أن ما أعلنته اثيوبيا يعد مخالفة صريحة لاتفاقية ١٩٠٢ التي تعهدت فيها دولتا المنبع (اثيوبيا) والمصب (مصر) عدم تنفيذ اي مشاريع إلا بعد التشاور مع البلدين حول كل الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المشاريع، كما يعد مخالفة لاتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا ممثلة لمصر وايطاليا ممثلة لأثيوبيا، والتي تعهدت الأخيرة فيها عدم القيام باي عمل من شانه تعديل حجم المياه في نهر النيل».

وقال المسؤول المصري لـ «الوسط»، إن ما قاله وزير المال الاثيوبي خلال إحدى جلسات البرلمان عن ان بلاده غير ملزمة الحصول على موافقة دول حوض النهر والمصب بدعوى أن المعاهدات السالفة وضعت زمن الاستعمار باطل قانوناً بسبب مخالفته ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي اكد احترام المعاهدات التي ابرمت قبل الاستقلال، وتعارضه مع معاهدة فيينا لعام ١٩٧٨ في شان التوارث الدولي للمعاهدات، ما اكسب اتفاقيتي ١٩٠٢ و١٩٢٥ الثقة والاستمرارية».

وتابع أن الموقف المصري يتاسس على ان المشروع مخالف لأحاكم معاهدة هلسنكي لعام ١٩٦٩ التي تنص على عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في انهار دولية وعلى التعاون والتشاور في شان اي مشاريع على هذه الانهار، وامتناع اي من الدول المنتفعة من إنشاء اي خزانات او سدود من شانها الاضرار بحصص الدول الأخرى.

وزاد «المشروع الاثيوبي يخالف أيضا الاتفاقية الوحيدة التي وقعت عليها اثيوبيا وتتعلق بالمياه مع كل من مصر والسودان وباقي دول حوض النهر ودول القارة. وهي اتفاقية الجزائر لعام ١٩٦٨ والمعروفة باسم «الاتفاقية الافريقية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية». واوضح ان هذا المشروع يخالف المادة (١٤) من هذه الاتفاقية التي تنص على التشاور بين الدول المشتركة في أحواض الانهار، والمادة (١٦) التي تدعو هذه الدول الى التشاور في أي مشاريع. وقال: إن مصر لديها نقطة مراقبة ومراجعة لحصتها من مياه النهار في اوغندا وتراقب كل نقطة ماء من حصتها في مياه النهر.

وحول الدفع الاثيوبي بان مصر انشات السد العالي من دون تشاور مع اثيوبيا، قال المسؤول المصري «السد العالي تم باتفاق بين مصر والسودان استناداً الى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ المبرمة بين الدولتين، ولا دخل لاثيوبيا به، لأن السد شيّد على أحد افرع النيل بعد تجاوز المياه حدود اثيوبيا». واضاف: «أن كل جوانب الموقف المصري ابلغت لحكومة اثيوبيا والبنك الدولي الذي قرر تمويل المشروع».

ويمكن ارجاع الحذر المصري في التعاطي مع ايضاحات اثيوبيا الى سوابق الاخيرة منذ استقلالها ورفضها الدخول في اتفاقات مع اي من دولتي المصب (مصر والسودان) او الإعلان الرسمي منذ ذلك الوقت وحتى الآن عن إلتزام المعاهدات السابقة للاستقلال او الانضمام الى منظمة اندوجو (تجمع دول حوض نهر النيل) التي اسست العام ١٩٨٣. والحصول فقط على وضع المراقبة بسبب عدم الارتباط باي اتفاقات ملزمة.

ولفت المسؤول المصري الى أن بلاده تقدمت العام ١٩٩٠ إلى كل من اثيوبيا والسودان بمشروع انشاء خزان في بداية بحيرة تانا لاستغلال تجمعات الامطار المهدرة وتخزينها قبل ان تصل إلى البحيرة. وتقسيم مياه الخزان المقترح بين الدول الثلاث. وحمل المواقف السياسية وقتها مسؤولية عدم الاهتمام بالمشروع. ودعا حكومتي اثيوبيا والسودان مجددا الى بحث المشروع وإنشاء مؤسسة مشتركة تدرس حوض النهر لتنمية موارد المياه لصالح جميع الأطراف ومن دون الاضرار باي منها.

وعلى رغم عدم حصول مصر على الايضاحات الكافية، إلا ان خبراء مصريين اعدوا تقريرا للقيادة السياسية حول المشاريع الاثيوبية ذكر ان اثيوبيا تسعى من خلال انشاء السدين، كنواة لمشاريع انشاء خزانات اخرى مستقبلا، الى توليد الكهرباء بقدرة ٣٠ مليون كيلو واط / ساعة (٤ اضعاف قدرة السد العالي) وزيادة الاراضي القابلة للزراعة بحوالي مليون فدان منها ١٣٧ الف فدان صنفت باعتبارها الدرجة الأولى و٢٣٠ الف فدان في الدرجة ثانية، وتخزين ستة بلايين متر مكعب من المياه حول بحيرة تانا ورواق ننشا والرهد والدندر وبليس ودابوس وبدسا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويقدر الخبراء ايراد اثيوبيا من المياه بعد انشاء السدين بنحو نصف بليون متر مكعب من المياه من النيل الازرق ومئة الف متر مكعب مياه من نهر اتبرة. وستؤدي هذه الاستقطاعات - إن حدثت - الى ارتباك في كمية المياه الواصلة الى السودان ومصر.

وجدير بالذكر أن «الوسط» اتصلت بسفير اثيوبيا في القاهرة لاستطلاع وجهة نظر بلاده. غير انه اعتذر عن الادلاء باي حديث او تصريحات او الاجابة على اية اسئلة، قائلا إنه يفضل معالجة مثل هذه المسائل بعيدا عن الاعلام.

جبهة البنك الدولي

على صعيد البنك الدولي، جرت اتصالات ابلغت خلالها مصر البنك باتفاقية ١٩٠٢ وزودته نسخة منها لتجنب التورط مستقبلا في اي مشاريع قد تنشأ عنها خلافات يصبح معها البنك بحكم تمويله طرفاً فيها.

اشار المسؤول المصري الى ان هناك سوابق تراجع فيها البنك عن التمويل منها توقفه اخيرا عن اقراض انقرة لتنفيذ مشاريع مائية في شرق تركيا، بعدما ثبت للبنك ان ما ستقوم تركيا بتنفيذه على نهر الفرات يتعارض مع انظمة وقوانين دولية خاصة بالمياه الجارية اقرت في هلسنكي.

وتعد رسالة الاحتجاج المصرية الى البنك الدولي الحادث الثالث من نوعه خلال الـ ١٥ سنة الاخيرة. ففي ١٩٨١ تقدمت حكومة الرئيس السادات بمذكرة احتجاج الى البنك الدولي على قراره تمويل مشروع انشاء خزانين على النيل الازرق. ثم تقدمت حكومة الدكتور عاطف صدقي العام ١٩٨٩ بمذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية بسبب موافقتهما على تمويل مشروع اثيوبي لانشاء خزان على النيل الازرق بحجة توفير ٧٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا (تمثل ١,٥ في المئة من مجمل مياه فيضان النيل الازرق) لتاثير المشروع على حصة مصر ولمخالفته اتفاقية ١٩٠٢. وادى الاحتجاج المصري في الحالتين الى التراجع عن التمويل.

وتحفظ المسؤول المصري عن دعوة البنك الى عقد مؤتمر دولي عن المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقال ان موضوع المياه تبحثه عادة لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف. وشدد على «انه حتى في ظل هذا الوضع فنهر النيل خارج اي مؤتمرات او مفاوضات دولية او ذات طابع دولي لأن هناك اتفاقات ثنائية وجماعية اكتسبت الصفة الدولية تنظم حقوق دول حوض النهر».

وقال مسؤول في البنك الدولي لـ «الوسط» إن موافقة البنك المبدئية على تمويل مشروع انشاء سدين في اثيوبيا تاتي ضمن دعوة البنك دول مصاب ومنابع الانهار الى تبني استراتيجيات لاستخدام الموارد المائية بشكل افضل، والعمل

رئيس وزراء اثيوبيا زيناوي:النيل يرتبط بالسياسة. (سيبا)

المشترك في حل المشاكل المرتبطة بالمياه، والى عقد مؤتمر دولي حول المياه يعقد مطلع عام ١٩٩٧، ودعوة الدول المانحة الى تقديم المساعدات المباشرة. وتقديم البنك الدولي التمويل اللازم ولانشاء مشاريع تحل المشاكل الناجمة عن التنازع على المياه.

واشار المسؤول الى ان دعوة البنك الى عقد المؤتمر كانت بندا في المحادثات التي اجراها رئيس البنك جيمس وولفنسون خلال زيارته عددا من دول المنطقة، منها مصر، في اذار (مارس) الماضي. لكن المسؤول اشار الى ان الدعوة واجهت اعتراضات وتحفظات عربية ومصرية استنادا الى ان موضوع المياه مطروح ضمن المفاوضات متعددة الاطراف في لجنة المياه المنبثقة عن مؤتمر موسكو في ايار (مايو) ١٩٩٢.

ولم يخف المسؤول الدولي ان دعوة البنك تعد احياءً لدعوة الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال العام ١٩٩١ لعقد مؤتمر قمة حول المياه في الشرق الاوسط - مع بعض التطوير - وهي الدعوة التي لم تحقق لرفض غالبية الدول العربية مشاركة اسرائيل في مثل هذه القمة قبل تحقيق السلام العادل والشامل. واوضح ان البنك لا يتدخل في الخلافات السياسية بين الدول المشتركة في انهار دولية. ويتجنب الدخول في الصراعات حول اقتسام المياه، بل تقتصر دراسته لأي مشروع يتلقاه في شان المياه على النواحي الفنية وبالتعاون مع الخبراء المحليين.

وحول احتمالات ان يسحب البنك موافقته على تمويل مشروع انشاء السدين في اثيوبيا على غرار ما حدث مع تركيا، ذكر المسؤول ان البنك سيدرس اي مقترحات او دراسات فنية تتعلق بالمشروع نفسه تَرِدُ إليه مؤكدا ان البنك الدولي «حريص على عدم التدخل باي شكل من الاشكال في الصراعات او الخلافات حول اقتسام موارد المياه».

من ناحية اخرى اكد تقرير بعثة تقصي حقائق اوفدها برنامج الامم المتحدة للتنمية الى دول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حوض النيل، اطلعت «الوسط» على نسخة منه، ان هناك فائضاً من مياه النهر غير مستغل بسبب ضعف الامكانات الفنية، وعدم توافر السيولة النقدية لدى حكومات معظم هذه الدول - ومنها اثيوبيا - لتنفيذ مشاريع تستغل هذا الفائض.

كما اكد التقرير وجود «محاولات لاقامة مشاريع محددة تحقق عائدا ضعيفا ولأجل غير طويل». لكنه نبه الى ان أي مشاريع للاستخدام الامثل للمياه تتحقق من خلال «تعاون جماعي بين دول حوض النيل»، مشيرا الى ان برنامج الامم المتحدة على استعداد لدراسة أي مشاريع تقترحها دول حوض نهر النيل وتمويلها ودعوة الدول المتقدمة الى المساهمة في تنفيذها.

جبهة التشاور العربي

بحكم اتفاقات ١٩٢٩ و١٩٣٢ بين مصر والسودان وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٥٩ بين مصر والسودان في شان اقتسام مياه النيل، جرت اتصالات بين الجهات المعنية في البلدين للتنسيق في التعاطي في شان المشروع الاثيوبي في اطار الشراكة في حوض نهر النيل، ولمطالبة حكومة اثيوبيا باحترام الاتفاقات المبرمة. وتعد وزارتا الخارجية والموارد المائية والري في مصر والسودان لاجتماعات مشتركة قريبا.

وعلى صعيد الجامعة العربية يتضمن جدول اعمال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية الذي سيعقد في ١٦ ايلول (سبتمبر) المقبل بندا حول المياه ضمن تقرير مقدم من لجنة الموارد المائية التي شكلها مجلس الجامعة عام ١٩٩٢، يوصي بانشاء لجنة عربية على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالموارد المائية في الدول الاعضاء لوضع استراتيجية مياه عربية وانشاء مركز عربي للدراسات المائية.

وعلمت «الوسط» ان الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد سيدعو مجددا الى عقد قمة عربية استثنائية تعقد خصيصا لبحث موضوع المياه والتهديدات التي تتعرض لها بعض البلدان العربية في هذا الشان.

وفي الوقت الذي لم يرد فيه ذكر اسرائيل في مواقف رد الفعل المصرية او السودانية تجاه المشاريع الاثيوبية، الا ان تقريرا للادارة العسكرية في الجامعة العربية اشار الى «المخاطر التي قد تتعرض لها مصر والسودان من جراء قيام اثيوبيا بتنفيذ مشاريع على مجرى النهر». وقال ان مصدرها «محاولات اسرائيلية لاختراق امن البلدين طبقا لاستراتيجيتها الافريقية سعيا وراء اجبار مصر على قبول مشروعها بتزويد اسرائيل بقناة من مياه النيل».

واتهم التقرير اسرائيل بـ «التخطيط لمساعدة اثيوبيا على بناء سدود على النيل الازرق لانقاص ايراد مصر والسودان، ودعم حركة التمرد في جنوب السودان لبث الاضطرابات في حوض نهر النيل، مما عطل استكمال مشروع قناة جونقلي» ■

القاهرة - حسين شعلان

ومحمد علام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية